

التقييم الذاتي – الفصل الثاني -المستوى الثاني

السؤال ١:

القاعدة التي لا يجوز للإفراد الاتفاق على مخالفتها هي:

أ- المفسرة.

ب- المكملة.

ج- الأمرة.

د- الثانوية.

السؤال ٢:

تنقسم القواعد القانونية من حيث المضمون إلى:

أ- دولية ووطنية.

ب- قانون عام وقانون خاص.

ج- مكتوبة وغير مكتوبة.

د- موضوعية وشكلية.

السؤال ٣:

يقسم القانون إلى قانون خاص وقانون عام وأساس هذا التقسيم هو:

أ- أشخاص العلاقة القانونية.

ب- إمكانية الاتفاق على مخالفتها.

ج- الزامية تطبيقها.

د- شكل القاعدة القانونية.

السؤال ٤:

القانون الذي يبين شكل الدولة هو:

أ- الدولي العام الخارجي.

ب- الجنائي.

ج- الدستوري.

د- العام الداخلي.

السؤال ٥:

القانون الذي يبين العقوبات لكل جريمة هو:

أ- قانون العقوبات.

ب- قانون الإجراءات الجنائية.

ج- قانون العقوبات القسم الخاص.

د- قانون السجون

السؤال ٦:

القانون الذي ينظم إيرادات الدولة وطريقة صرفها هو:

أ- القانون الدستوري.

ب- القانون التجاري.

ج- القانون الإداري.

د- القانون المالي.

السؤال ٧:

القانون الذي ينظم المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية هو:
أ - القانون الدولي الخاص.

ب - القانون المدني

ج - القانون العام

د - القانون المالي.

السؤال ٨:

القانون الذي يبين حقوق العمال وساعات العمل هو
أ - القانون التجاري.

ب - القانون المدني.

ج - قانون العمل

د - قانون التأمينات الاجتماعية

السؤال ٩:

تعتبر واحدة مما يلي من موضوعات قانون المرافعات المدنية والتجارية:
أ - المعاملات المالية.

ب - شكل الشركات التجارية.

ج - إجراءات التقاضي الواجب اتباعها.

د - تحديد جنسية الأشخاص

السؤال ١٠:

القاعدة التي لا يجوز للأفراد استبعادها من علاقاتهم هي:
أ - القاعدة المفسرة.

ب - القاعدة المكمل.

ج - القاعدة الأمرة.

د - القاعدة الضمنية.

السؤال ١١:

تقسم القواعد القانونية إلى قواعد أمرة وإلى مكمل تبعاً:
أ - لنوع الأجراء الذي تنظمه.

ب - ضرورة تطبيقها ومدى قوتها.

ج - لطبيعة النشاط الذي تنظمه.

د - طبيعة الرابط بين الأشخاص.

السؤال ١٢:

القاعدة الأمرة لا يجوز استبعادها بسبب:
أ - تحقق مصالح خاصة.

ب - تحمي الطبقة السياسية في الدولة.

ج - تحقق المصلحة العامة في المجتمع.

د - تنظم الروابط التعاقدية بين الأفراد.

تذكر دائماً أن : "الذي خلق الطريق الصعب ،خلق فيك القوة على اجتيازه"

الحماسي